مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة – كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الثاني– المجلد الثاني – ديسمبر ٢٠١٨

# أثر المحتوى المعلوماتي للسيولة المصرفية على ربحية البنوك التجارية "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الليبية خلال الفترة من ٢٠٠٨– ٢٠١٦"

**د/ محمد بهاء الدين محمد بخيت**
استاذ المحاسبة والتمويل المساعد
كلية الإدارة والتكنولوجيا
**د/ آسر حسن يوسف عزالدين**
مدرس نظم المعلومات الادارية
كلية الادارة والتكنولوجيا
الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
والنقل البحري

## ملخص البحث

يهدف البحث الى دراسة اثر المحتوي المعلوماتي للسيولة المصرفية على ربحية البنوك التجارية الليبية من خلال قياس ربحية البنوك باستخدام العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول وقياس السيولة من خلال نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ونسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع ونسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول بالاضافة الى بيان قدرة الادارة المصرفية الليبية على تحقيق مستويات ربحية فى ظل اختلاف مستويات السيولة وتمثلت مشكلة البحث في إختبار اثر مستوي السيولة المصرفية على ربحية البنوك التجارية الليبية في تحقيق معدلات ربحية جيدة ومستوى مرتفع من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ، حيث تمثل التساؤل الرئيسى للبحث في **هل يوجد اثر للمحتوي المعلوماتي للسيولة المصرفية من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٦ على ربحية المصارف التجارية في ليبيا؟**

وقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، بالاعتماد على تحليل القوائم المالية باستخدام اساليب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات بالاضافة الي استخدام اساليب الاحصاء الوصفي ومعامل الارتباط لبيرسون لبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة واثرهم على المتغيرات التابعة خلال الفترة من ٢٠٠٨ الي ٢٠١٦ لعينة الدراسة مكونة من ستة عشر بنك تجاري تم اختيارهم باسلوب الحصر الشامل، وتوصلت نتائج

الدراسة الى وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول وبين الربحية ممثلة فى كلا من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وانه توجد علاقة طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى كل من نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع ونسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول وبين كل من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

وأوصي البحث على ضرورة الاستفادة من العلاقة الطردية بين كل من نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع واجمالى الودائع الى اجمالى الاصول وبين الربحية، وأن تعمل المصارف التجارية في دولة ليبيا على الاستمرار دوما فى قياس اثر السيولة على كفاءة ادارة الاصول وعلى نسب الرفع المالى وفقا لمجريات التطور الحاصل في البنوك العالمية حتى تستطيع الاستمرار في منظومة العولمة المالية.

**كلمات رئيسية:** السيولة، العائد على الاصول، العائد على حق الملكية، الودائع، القروض

# Abstract

The research aims to study the impact of information content for banking liquidity on the profitability of Libyan commercial banks. The profitability of banks has been measured by the return on equity and return on assets and the liquidity through three rations; the ratio of liquid assets to total assets, total loans to total deposits and total deposits to total assets. In addition to measuring the ability of the Libyan banking administration to achieve profitability levels different levels of liquidity. So, the research problem was testing the effect of the liquidity level on the Libyan commercial banks profitability. Thus the main question of the research whether there any effect of information content for banking liquidity from 2008 until 2016 on the profitability of commercial banks in Libya?

The study followed the analytical descriptive method and the inductive method, based on the analysis of the financial statements using multiple regression analysis to test the hypotheses in addition to the use of descriptive statistics methods and Pearson correlation coeffi-cient to show the nature of the relationship between the independent variables and their effect on the dependent variables this for the six-teen commercial banks. The results of the study revealed a significant adverse relationship between the banking liquidity represented by the ratio of liquid assets to total assets and profitability. While there is a significant positive correlation between the banking liquidity represe-nted in the ratio of total loans to total deposits and the ratio of total deposits to total assets and profitability.

The study recommended the necessity of benefiting from the positive relationnship between the ratio of total loans to total deposits and total deposits to total assets and profitability. Commercial banks in Libya should continue to measure the impact of liquidity on the efficiency of asset management and the rate of financial leverage according to developments in the global banks to be able to continue in the system of financial globalization.


**Keywords**: Liquidity, Return on Assets, Return on Equity, Deposits.

## ١ – مقدمة

السيولة مصطلح شائع في لغة البنوك والمنظمات المالية، وهي تعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة ممكنة. وتعد السيولة شريان الحياة للأنشطة التي يقوم بها البنك، فتحتاج البنوك للسيولة بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية، لذا تحاول أن ترتب أوضاعها بشكل يمكنها من مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية تحت أي ظرف من الظروف الامر الذي يؤثر على مستويات الربحية. (بخيت ،٢٠١٠) ولهذا السبب تحرص البنوك دائمًا على إدارة محفظة متنوعة من الودائع، ومختلفة الآجال. وعليه، فإن جوهر نشاط البنوك التجارية يتحدد بالكيفية التي تقوم بها هذه البنوك بالاستخدام الكفء للموارد المالية التي بحوزتها، والتي تمكنها من تحقيق التوازن بين السيولة والربحية.

وتعتبر مشكلة السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه البنوك التجارية بصورة عامة وفي دولة ليبيا بصفة خاصة، فارتفاع مستوياتها يولد مشكلة انخفاض توظيف الموارد النقدية في هذه البنوك مما يستدعي البحث عن مجالات أخرى لاستثمار السيولة الفائضة، وعلى النقيض قد تواجه البنوك مشكلة عدم تلبية المسحوبات النقدية من قبل المودعين في حالة انخفاض السيولة النقدية بها، ولذلك فإن إدارة البنك تقع تحت ضغط عدم توفر السيولة، وعلى ذلك فإن البنك مطالب بإدارة سيولته وتقدير احتياجاته منها، بدراسة حركة الودائع في الماضي والحاضر، ومدى الطلب على السيولة (العلاق،٢٠٠١)، إلى جانب توفير الائتمان تجاه المجتمع الذي يعمل فيه، مع الالتزام بما يحدده المصرف المركزي من احتياطي قانوني تجاه الودائع الامر الذي يؤثر على ربحية البنك.

## ٢ – مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في إختبار تأثير المحتوي المعلوماتي للسيولة المصرفية على ربحية البنوك التجارية الليبية في تحقيق معدلات ربحية جيدة ومستوى مرتفع من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث تعتبر مشكلة السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه البنوك التجارية الليبية في ظل الاوضاع الاقتصادية بعد احداث ثورة ٢٠١١، والتي ترتب عليها مواجهة المصارف الليبية مشكلة تلبية المسحوبات النقدية من قبل المودعين، وهذا ما يسعى البحث إلى قياسه من خلال صياغة التساؤل الآتي

**هل يوجد اثر للمحتوي المعلوماتي للسيولة المصرفية من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٦ على ربحية المصارف التجارية في ليبيا؟.**

## ٣- أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة تأثير المحتوي المعلوماتي للسيولة المصرفية على الربحية في البنوك التجارية فى ليبيا و بيان قدرة الادارة المصرفية على تحقيق مستويات ربحية فى ظل اختلاف مستويات السيولة وذلك من خلال تحقيق ثلاثة أهداف فرعية وهي **اولاً:** دراسة تاثير نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول على مستوى السيولة النقدية فى البنوك التجارية فى ليبيا ؛ **ثانياً:** تقييم تأثير نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول على الربحية فى البنوك التجارية فى ليبيا واخيرا **ثالثاً:** إيضاح تاثير نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع على الربحية فى البنوك التجارية فى ليبيا.

## ٤- أهمية الدراسة

يحتل القطاع المصرفي مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية بما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة، حيث يمثل البنك الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطي القطاع المصرفي مؤشراً رئيساً على حيوية الوضع الاقتصادي للدولة، من خلال ما يقدمه من خدمات بنكية متعددة ومتنوعة، تساعد كثيراً في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية.

وتواجه البنوك تحديات متمثلة فى السعى الى تحقيق الاستغلال الامثل للاصول النقدية والتى يتوجب علي اثرها تعظيم أرباحها بشكل يزيد من قيمة ثروتها وثروة المساهمين وتأتي أهمية البحث في تناوله لموضوع السيولة والربحية في اهم قطاع من قطاعات الدولة الليبية وهو قطاع البنوك التجارية، حيث يمثل القطاع المصرفى الليبى احدى الدعامات الاساسية فى بناء الهيكل الاقتصادى للدولة من خلال استعراض العلاقة بين التغير فى مستوى السيولة واثرها على الربحية، حيث يمكن تفهم تلك العلاقة بشكل اوضح ومن ثم معرفة مواطن الضعف والانحراف فيها للعمل على تلافيها والتخلص منها أو العمل على تقليصها، وكل ذلك سيساهم في تحسين مستوى أداء البنك ويعزز من قدرته التنافسية. لذا تتلخص أهمية الدراسة في جانبين الاول محاولة لاحداث التوازن بين السيولة والربحية من خلال مساعدة القائمين

على إدارة البنوك الى بحث العائد الذي يسعي من اجله أي بنك تجاري دون أن يؤدي ذلك إلى الإفراط بالسيولة المتاحة لديه وتعرضه إلى مخاطر متنوعة يضطر من خلالها إلى تصفية بعض أو كل موجوداته لمواجهه التزاماته المالية؛ والثاني تمثل الدراسة أهمية للقائمين على إدارة الاقتصاد ومصرف ليبيا المركزي لما لها من دور أساسي وفعال في تحديد أسلوب التعامل مع الواقع الاستثماري والاقتصادي سعيا للعمل على تسريع عملية النمو في البلد؛ بالاضافة لما تقدم، تساهم نتيجة الدراسة القائمين على ادارة السيولة فى المصرف على التعرف على المقدار المطلوب توفيره من سيولة مناسبة تساهم فى الحفاظ على مستويات ربحية مقبولة بما ينعكس على تحسين الأداء المالي للبنك.

## ٥- تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

هدفت دراسة مصطفى (٢٠١٦) الى بحث العلاقة بين ادارة السيولة المصرفية وكفاءة ادارة الاصول وأثرهم على العائد والمخاطرة بالبنوك التجارية المصرية، حيث أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية من البنوك التجارية المصرية وعددهم ٢٤ بنك من البنوك الحكومية والبنوك الخاصة، واعتمد الباحث فى دراسته على متغيرات مستقلة تمثلت فى نسبة اجمالى الاصول السائلة والنقدية الى اجمالى الاصول ونسبة اجمالى القروض والتسهيلات الائتمانية الى اجمالى الودائع بانواعها الثلاثة ونسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول ونسبة الاستثمارات المالية الى اجمالى الاصول وذلك لقياس الاثر على الربحية ممثلة فى صافى الربح ومعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على الاصول ووجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ووجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على الاصول ووجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ووجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع ومعدل العائد على الاصول ووجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية.

وفي باكستان اختبرت دراسة Malik et al (2016) تأثير السيولة على ربحية البنوك التجارية باستخدام اسلوب الارتباط والانحدار لبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة متمثلة فى نسبة اجمالى القروض الى الودائع ونسبة اجمالى الوادئع الى الاصول ونسبة الاصول السائلة الى الاصول واثرهم على المتغيرات التابعة متمثلة فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، خلال الفترة من ٢٠٠٨ الي ٢٠١٤ لعينة عشوائية مكونة من ثلاثة بنوك تجارية. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين السيولة وربحية البنوك، حيث توجد علاقة طردية بين نسبة القروض الى الودائع وبين كلا من الربحية ممثلة فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وبين نسبة الودائع الى الاصول وبين نسب الربحية وعلاقة طردية بين الاصول السائلة الى اجمالى الاصول والربحية.

وفي باكستان ايضا تناولت دراسة كل من Khan&Ali(2016) تأثير اثر السيولة على ربحية البنوك التجارية حيث هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وبالاعتماد على دراسة البيانات المالية للبنوك فى باكستان خلال السنوات الخمس للفترة من ٢٠٠٨ – ٢٠١٤، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة فى نسب السيولة (نسبة النقدية الى الاصول والسيولة النقدية الى الاصول)، اما المتغير التابع فهو تمثل فى الربحية (نسبة معدل العائد على الاصول ونسبة صافى الربح للايرادات وهامش الربح للايرادات)، حيث توصلت نتائج الدراسة الى أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين السيولة والربحية بمتغيراتها.

بينما اهتمت دراسة الشرقاوى (٢٠١٥) بقياس العلاقة بين السيولة والعائد والمخاطرة فى ظل المخاطر الاقتصادية على الربحية البنوك التجارية فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٣، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التغير فى مستويات السيولة المصرفية واثرها على الربحية فى ظل وجود مخاطر اقتصادية متمثلة فى تغير سعر الصرف والفائدة لعدد 11 بنك مسجل في بورصة الاوراق المالية المصرية في الفترة من عام 2004 وحتى عام 2013، من خلال قياس ربحية البنوك باستخدام العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول والعائد على الاموال المتاحة للتوظيف والعائد علي الاصول و قياس السيولة من خلال نسب السيولة النقدية الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى الوادئع ونسبة الودائع الى اجمالى الاصول،

وقد تم تطبيق أسلوب النسب المالية لحساب هذهالمتغيرات، كما تم استخدام اساليب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات بالاضافة الي استخدام اساليب الاحصاء الوصفي ومعامل الارتباط لبيرسون، وأظهرت نتائج الدراسة ان سعر الفائدة يؤثر بشكل طردى على معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على اجمالى الوادئع بالبنوك ومعدل العائد على الاصول بينما سعر الصرف يؤثر بشكل عكسى على الربحية وان نسب السيولة تؤثر بشكل طردى على الربحية ماعدا نسبة القروض الى الوادئع فانها تؤثر بشكل عكسى نظرا لوجود خلل فى سعر الفائدة.

وفي الاردن اشارت دراسة (Alshatti,2015) الى دور إدارة السيولة على الربحية في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢، وقد تم اختيار ثلاثة عشر بنك كعينة من البنوك الأردنيه حيث اعتمدت الدراسة على مؤشرات السيولة ونسبة السيولة النقدية الى الاصول والتسهيلات الائتمانية الصافية كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق المساهمين ومعدل العائد على الاصول كمتغير تابع وقد تم استخدام اسلوب الارتباط والانحدار لاختبار فرضيات البحث وتوصلت الدراسة الى أن الزيادة في نسبة السيولة النقدية الى الاصول ونسبة الاستثمار من الأموال المتاحة تؤدي إلى زيادة في الربحية، في حين أن الزيادة في نسبة رأس المال ونسبة الأصول السائلة تؤدي إلى انخفاض في الربحية البنوك التجارية الأردنية. وتوصي الدراسة بضرورة الاستخدام الأمثل للسيولة المتاحة في مختلف جوانب الاستثمار من أجل زيادة ربحية البنوك، كما اوصت الدراسة الي ضرورة اعتماد البنوك على الإطار العام لإدارة السيولة لضمان سيولة كافية لتحقيق التوازن بين مصادر واستخدامات الأموال.

وفي نيجريا قيمت دراسة Isaac(2015) تأثير مخاطر السيولة على الاداء المالي في البنوك النيجرية، حيث قد اكتسبت إدارة مخاطر السيولة مكانة بارزة في البنوك النيجيرية كنتيجة غير عادية لحدوث عدد كبير من أزمات العملة، وأوضحت الدراسة تأثير نسب السيولة النقدية ونسب القروض على الربحية البنوك في نيجريا، واعتمدت الدراسة على متغير مستقل واحد (السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة السيولة النقدية ونسبة القروض الى الاصول) ومتغير تابع (اداء البنوك من حيث الربحية باستخدام معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية)، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة

والربحية فى البنوك التجارية، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل ادارة مخاطر السيولة في البنوك باعتبارها وسيلة فعالة،.

كما ناقشت دراسة (Ahmed,2015) تأثير التغير فى السيولة على الأداء المالي للبنوك التجارية في بنجلاديش، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية لعدد 6 بنوك تجارية، من خلال دراسة العلاقة بين متغيرات مستقلة تمثلت فى نسبة الودائع الى القروض ونسبة القروض الى الاصول ونسبة السيولة المصرفية ومتغير تابع تمثل فى الربحية (نسبة معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية)، حيث كانت مستويات السيولة منخفضة مع فترات التدهور السريع في قيمة العملة المحلية فى الدولة، والتي اثرت سلبا على الاقتصاد، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين نسبة القروض الى الوادئع والربحية مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وان هناك علاقة عكسية بين الاصول السائلة الى الاصول وبين معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية في حين لا يوجد اثر معنوي يذكر بين السيولة ممثلة فى نسبة الودائع الى الاصول وبين الربحية.

وفي انجلترا، هدفت دراسة (Ryan&Mio,2014) الى قياس تأثير نظام السيولة على ربحية البنوك، واعتمدت الدراسة على نسبة السيولة النقدية ونسبة القروض الى الودائع لاختبار اثر التغير على الربحية المتمثله في معدل العائد علي الاصول ومعدل العائد علي حقوق الملكيه وتوصل الباحث الى أدلة على أن تشديد نظام السيولة يزيد من وجود علاقة ايجابية على الربحية، واظهرت النتائج ان هناك تباين فى الاثر على معدلات الربحية، فتشديد اجراءات السيولة من خلال تحسين نسب السيولة النقدية اظهر علاقة طردية مع الربحية ممثلة في معدل العائد علي الاصول ومعدل العائد علي الحقوق الملكية، فالحجم الكلي للميزانيات العمومية للبنوك اظهر ان التشديدات على اجراءات السيولة اثمر عن تخفيف الضرر الناتج عن الازمة الاقتصادية طالما انه مقترن بإقراض القطاع غير المالي، إما من خلال تخفيض الإقراض أو رفع أسعار الفائدة على القروض. فاستجابت المصارف لتنظيم السيولة والمطالبات من المؤسسات المالية الأخرى التي لديها نقد، واحتياطيات البنك المركزي والسندات الحكومية، فقللت حالة التازم بين القطاع المصرفي دون التأثير على الإقراض والاقتصاد الحقيقي.

وفي دراسة لقياس مخاطر السيولة وسعر الصرف على ربحية البنوك التجارية الاثيوبية، قام (Tadesse2014) ببحث تأثير سعر الصرف والسيولة المصرفية على ربحية المساهمين للمصارف التجارية في إثيوبيا من سنة ٢٠٠٠- ٢٠١٤، من خلال بيان تأثير سعر الصرف على نمو القروض المصرفية، ويمثل المتغير المستقل فى التغير فى اسعار الصرف ونسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ونسبة الودائع الى القروض ونسبة القروض الى الاصول بينما اقتصر المتغير التابع على ربحية البنوك مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل نمو القروض المصرفية، واعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار وتوصلت الدراسة الى أن سعر الصرف له تأثير سلبي كبير على ربحية البنوك التجارية في إثيوبيا وان هناك علاقة طردية بين السيولة المصرفية والربحية. وأوصت الدراسة على ضرورة تركز مديري البنوك والهيئة الإدارية على تأثير تباين أسعار الصرف على ربحية البنك والتأكد من ملائمة الاسعار للحد من التأثير السلبي على ربحية المصرفية.

اما تأثير السيولة على ربحية البنوك التجارية في بنجلاديش تناولته دراسة (Akter & Ma-hmoud, 2014) ، حيث تم الاعتماد على متغير مستقل وهو نسب السيولة ومتغير تابع وهو الربحية، فقد تم قياس نسب السيولة بالتطبيق على نسبة السيولة النقدية الى الاصول ونسبة النقدية الى الاصول وتم قياس الربحية كمتغير تابع من خلال نسبة معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، واستخدمت الدراسة منهجية التحليل الوصفى وذلك بالتطبيق على عينة من البنوك عددها ١٤ بنك من البنوك التجارية المتنوعة فى دولة بنجلاديش، وباستخدام التحليل الاحصائى لاختبار علاقة الارتباط والانحدار الخطي بين المتغيرالمستقل والمتغير التابع توصلت الدراسة الى انه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والربحية.

وفي مصر ناقشت دراسة الغيطى (٢٠١٣) تأثر السيولة المصرفية على الاداء المالى فى البنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية وانعكاسات مستوى السيولة على الربحية فى ظل الاوضاع الاقتصادية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢، حيث هدفت الدراسة الى كشف واقع ازمة السيولة نتيجة للاوضاع التى مرت بها مصر خلال تلك الفترة ومدى قوة العلاقة القائمة بين المتغيرات حيث تمثلت عينة الدراسة فى البنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية وعددهم ١٣ بنك تجارى، واعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة هما نسبة الاصول

السائلة الى الودائع ونسبة الاصول السائلة الى الاصول ونسب الاستثمارات المالية الى الاصول ومتغير تابع وهو الربحية حيث تم قياسه بحساب كلا من معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وقد توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى الاصول ومعدل الربحية وهناك علاقة عكسية بين نسب الاصول السائلة الى الودائع وبين معدل الربحية وهناك علاقة طردية بين الاستثمارات المالية الى الاصول وبين معدلات الربحية.

اما تاثير إدارة السيولة على البنوك التجارية فى أوكرانيا اوضحتها دراسة (Podilchuk, 2013)، حيث تعتبر إدارة الأموال السائلة عاملا هاما في نمو البنوك، حيث تم اختبار تأثير سيولة البنوك على الربحية باستخدام معادلات الانحدار لقياس تاثير المتغيرات المستقلة والتى تمثلت فى نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ونسبة اجمالى الوادئع الى اجمالى الاصول على الربحية كمتغير تابع (ممثلة فى ROA و ROE)، وذلك بالتطبيق على عينة من ١٢ بنك خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١٠. وباستخدام المنهج التحليلى والاستقرائى توصلت الدراسة الى وجود علاقة انحدار بين السيولة والربحية، وان نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول تؤثر بشكل سلبى على معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وان نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول تؤثر بشكل طردى على معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وان نسبة السيولة الى الربحية لها تأثير إيجابي كبير على تزايد الربحية مستقبلا.

وبالمثل هدفت دراسة (Ibe,2013) الى قياس تأثير إدارة السيولة على ربحية البنوك في نيجريا، واعتمدت الدراسة على عينة من ثلاثة بنوك تم اختيارهم عشوائيا لتمثيل الصناعة المصرفية في نيجريا، واعتمدت الدراسة على نفس المتغيرات والمنهجية المطبقة في دراسة (Podilchuk,2013)، واظهرت النتائج الاحصائية وجود علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى الاصول ومعدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى الاصول ومعدل العائد على الاصول وان هناك علاقة طردية بين نسبة القروض الى اجمالى الودائع وبين نسبة معدل العائد على الاصول وان هناك علاقة طردية بين نسبة القروض الى جمالى الوادئع وبين نسبة معدل العائد على حقوق الملكية، واوصت الدراسة

البنوك الى ضرورة إشراك الموظفين المؤهلين في البنوك لضمان اتخاذ القرارات الصحيحة خصوصا مع المستوى الأمثل للسيولة والعمل على تعظيم الربح فى البنوك.

وفي غانا، هدفتدراسة (Lartey&Antwi,2013) الى دراسة العلاقة بين السيولة والربحية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة غانا، ومعرفة العلاقة الاحصائية بين نسب السيولة النقدية ونسب التوظيف ونسب القروض الى الربحية ممثلة فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، فى البنوك. وتتمثل عينة الدراسة سبعة بنوك من أصل تسعة بنوك مدرجة في بورصة غانا، واعتمدت الدراسة على البعد الزمني للسلاسل الزمنية وتحديدا فى الفترة من ٢٠٠٥ الى٢٠١٠ لقياس العلاقة الاحصائية بين المتغيرات، وذلك بالاعتماد على التحليل الاحصائى للنسب المالية التى تم استخراجها من القوائم المالية للبنوك، وقد تم تحديد اتجاه السيولة والربحية باستخدام تحليل السلاسل الزمنية ومعادلة الانحدار، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين نسبة السيولة النقدية والربحية ووجود علاقة طردية ضعيفة بين نسب التوظيف والربحية ووجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين نسب القروض والربحية.

وفي الجزائر اشارت دراسة (قشقاوى، ٢٠١٢) الىالعلاقة بين السيولة والربحية فى المصارف التجارية، خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٠ لاستطلاع ماهية العلاقة بين السيولة كمتغير مستقل ممثل في نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول والاستثمارات المالية الى اجمالى الاصول وبين الربحية كمتغير تابع ممثل في معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث انه تم دراسة البيانات المالية للعينة المكونة من ١٥ بنك تجاري من خلال برامج التحليل الاحصائى بالاعتماد على اسلوب الانحدار والارتباط. وتوصلت الدراسة الى انه وجود علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة ومعدل العائد على الاصول وان هناك علاقة طردية بين نسبة الاستثمارات المالية الى الاصول ومعدل العائد على الاصول وان النتائج توصلت لعدم وجود علاقة معنوية بين نسبة الاستثمارات المالية الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ولم يتوصل الى وجود علاقة معنوية بين نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

ولتحديد اثر سيولة البنوك السورية على الربحية، اختبرت دراسة (نصر الدين، ٢٠١٢) تاثير السيولة المصرفية على عينة مكونة اربعة بنوك سورية (بنك سورية والمهجر، بينك العربي،

بنك عودة، بنك بيمو) خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠، وقد قام الباحث بدراسة اثر السيولة المصرفية على الربحية من خلال الاعتماد على اسلوب النسب المالية للمتغير المستقل (السيولة) ومنها نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ونسبة التوظيف ونسبة الاحتياطى القانونى ونسبة القروض الى اجمالى الودائع واعتمدت الدراسة على متغير تابع ممثل فى الربحية تم قياسه من خلال معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وقد توصلت الدراسة *إلى* وجود علاقة طردية بين نسبة التوظيف وربحية المصارف بنسبتى القياس ROA وROE ووجود علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول والربحية ووجود علاقة طردية بين نسبة القروض الى الودائع ومعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

اما اختبار القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة التي تتعرض لها البنوك العراقية فقد اوضحتها دراسة (موسى، ٢٠١١)، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في بيان ما هي قدرة مؤشرات ألسيوله من تفسير وتحليل مستويات المخاطرة في المصارف التجارية بغرض تحقيق مستويات مقبولة من السيوله والامان معا وتلافي التعارض الحاصل بينهما وبين هدف الربحية، وهدفت الدراسة الى تحليل وعرض طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والامان من المخاطرة ومحاوله بيان العلاقة الرابطة بينهما كأهداف في المصارف التجارية. واعتمدت الدراسة فى صياغة المتغيرات المستقلة على نسبة السيولة النقدية الى الاصول ونسبة القروض الى الودائع ونسبة الوادئع الى اجمالى الاصول واعتمدت الدراسة على متغيرات تابعة تمثلت فى معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاصول ومعامل الخطر بيتا. وتوصلت نتائج الدراسة الى ان المعدلات المرتفعة لمؤشرات السيولة تعطي صوره واضحة لتدني مستويات المخاطرة في المصارف التجارية كما اثبتت الدراسة صحة الفرضية حيث ان المؤشرات المعتمدة في تحليل السيولة المصرفية لها القدرة على تفسير اتجاهات ومستويات المخاطرة وتحليليها في المصارف التجارية، وان هناك علاقة عكسية بين نسبة السيولة النقدية الى الاصول وبين معدل العائد على الاصول وعلاقة عكسية بين نسبة السيولة النقدية الى الاصول وبين معدل العائد على حقوق الملكية، وان هناك علاقة عكسية بين نسبة القروض الى الودائع وومعدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية بين نسبة القروض الى الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية وان هناك علاقة طردية بين

نسبة الوادئع الى اجمالى الاصول وبين معدل العائد على الاصول وان هناك علاقة طردية بين نسبة الوادئع الى اجمالى الاصول وبين معدل العائد على حقوق الملكية. واوصت الدراسة الى ضرورة اعتماد مؤشرات السيولة في الحكم على المخاطرة وتحليلها من قبل المصارف التجارية لما لها من اهمية في تحديد درجات ومستويات الامان لتجنب المخاطرة بالإضافة الى ضرورة الإهتمام من قبل المصارف بتحليل السيولة والمخاطرة معا لما لهذا التحليل من دور في غاية الاهمية لتحقيق الموائمة والتوافق بين اهداف المصارف التجارية وتجنب الوقوع في مشكلة الادارة المصرفية.

ولتقييم الاداء المالى للبنوك التجارية الادرنية من خلال قياس العلاقة بين السيولة والربحية، اختبرت دراسة (عمار، ٢٠١٠) العلاقة بين السيولة والربحية وبحث العلاقة وفقا للبيانات المالية المتاحة عن عينة من ١٢ بنك تجارى خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٨ من خلال قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة فى نسبة الاصول السائلة الى الودائع ونسبة الاصول السائلة الى الاصول وبين المتغيرات التابعة ممثلة فى نسب الربحية معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ووجود علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى الودائع وبين معدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى الودائع وبين معدل العائد على حقوق الملكية.

وفي دراسة لتاثير الازمة المالية سنة ٢٠٠٨ والمتعلقة بحالات عدم الالتزام المالى بالسداد والتى ترتب عليها توجه المديرين الماليين الى النظر لأهمية الإدارة السليمة للسيولة المصرفية حيث اختبرت دراسة (Bordeleau & Graham, 2010) تأثير السيولة على ربحية البنوك الامريكية والكندية من خلال بحث الاثر الناتج من ادارة السيولة عن طريق قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة فى نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ونسبة الودائع الى اجمالى الاصول وتمثلت المتغيرات التابعة فى الربحية والتى تم قياسها من خلال نسبة معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث قامت الدراسة باختبار تأثير حيازات الأصول السائلة على ربحية البنك لعينة من

البنوك الأمريكية والكندية الكبيرة، وتوصلت الدراسة إلى أن الربحية تتحسن بالنسبة للبنوك التي تمتلك بعض الأصول السائلة، وبالتالى فان هناك علاقة طردية بين نسبة الاصول السائلة الى الاصول وبين معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وان هناك علاقة طردية بين نسبة الاصول السائلة الى الاصول وبين معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وان هناك علاقة عكسية بين نسبة الودائع الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية بين نسبة الودائع الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وعلاوة على ذلك، تشير النتائج الى ان العلاقة تختلف تبعا لنموذج عمل البنك وحالة الاقتصاد.

وفي السويد، بينت دراسة (Vincent,2009) تأثير إدارة السيولة على ربحية البنوك بعد الازمة المالية العالمية التي تعرضت لها الأسواق المالية في العالم منذ عام ٢٠٠٨ وذلك بالاعتماد على نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ونسبة القروض الى الودائع، وتم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وهدفت الدراسة هو اختبار ما إذا كان التغيير في استراتيجيات السيولة مرتبطا بربحية البنوك، وتوصلت نتائج الدراسة باستخدام الانحدار المتعدد الذي اجري على عينة من ٥ بنوك ان هناك علاقة ايجابية بين الاستراتيجية التى تم اتباعها خلال الازمة المالية العالمية فى ادارة السيولة على الربحية، حيث اظهرت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين نسبة القروض الى الودائع والربحية، وان هناك علاقة عكسية لها دلالة معنوية بين الاصول السائلة الى اجملى الاصول على الربحية. وان الأزمة المالية التى تعرضت لها الأسواق المالية في العالم منذ عام ٢٠٠٨ اثرت على البنوك السويدية بشكل ضعيف بالرغم من انها كانت تتبع إجراءات أكثر صرامة لشروط الائتمانوفي فلسطين، هدفت دراسة (أبو رحمه، ٢٠٠٩) الى دراسة السيولة المصرفية واثرها فى العائد والمخاطرة، حيث تركزت مشكلة البحث في شكل تساؤل عن ما هو تأثير السيولة البنكية على العائد والمخاطرة؟ واعتمدت الدراسة على استخدام التقارير السنوية للبنوك التجارية الفلسطينية لفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٨). فالدراسة تسعى إلى التعرف على قدرة إدارة البنك فى ادارة السيولة المصرفية الاستثمارية وتأثيرها على العائد والمخاطرة،وباستخدام طريقة تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل وهو السيولة والتى تم قياسها من خلال نسبة السيولة النقدية الى الاصول وبين العائد والمخاطر كمتغير تابع حيث تم الاعتماد فى

قياس العوائد على نسبة معدل العائد على الاصول ونسبة معدل العائد على حقوق الملكية. وتوصلت الدراسة علي ان هناك علاقة مع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نسب السيولة المصرفية ومعدل العائد، على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وان هناك علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين معدلات السيولة لدى البنوك ونسب المخاطر وان هناك فرق بين العلاقة بين العوائد والسيولة للبنوك التجارية.

ووفقا للدراسات السابقة فانه يمكن تحديد متغيرات الدراسة واستقاق فرضيات الدراسة، حيث قد تم اشقاق الفرضية الرئيسية الاولى والتى تنص على أنه "توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول وبين الربحية " وذلك بناء على تحليل نتائج دراسات كل من (Alshatti,2015)، (مصطفى، ٢٠١٦)، (Podilchuk,2013)، (Ahmed, 2015) (Lartey&Antwi,2013)، (نصر الدين، ٢٠١٢)، (Vincent, 2009) وتم اشتقاق الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على انه " توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع وبين الربحية" وذلك بناء على تحليل نتائج دراسات كل من (Malik et.al,2016) (الشرقاوى، ٢٠١٥)، (Isaac, 2015)، (Ahmed, 2015)، (مصطفى، ٢٠١٦)، (Ryan and Mio,2014)، (Tadesse, 2014)، (Lartey & Antwi, 2013)، (Ibe, 2013). اما الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص "انه توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول والربحية" فجاءت كنتيجة لتحليل من دراسة كل من(Malik et.al, 2016) ، (Bordeleau & Graham, 2010) (Lartey and Antwi,2013) (Podil-chuk,2013) (Ahmed, 2015) (الشرقاوى، ٢٠١٥)

## ٦- متغيرات الدراسة

يستعرض الجدول رقم (١) متغيرات الدراسة والتي تهدف الي قياس تأثير السيولة المصرفية علي ربحية البنوك التجارية الليبية حيث يوضح الجدول كل متغير سواء كان متغير مستقل او متغير تابع والدراسات السابقة المؤيدة له.

## الجدول رقم (١) توصيف وقياس تحديد متغيرات الدراسة

| | المتغير | كيفية القياس | المرجع |
|---|---|---|---|
| المتغيرات المستقلة (نسب السيولة المصرفية) | نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول | اجمالى الأصول السائلة / اجمالى الأصول | (Alshatti, 2015) (مصطفى، ٢٠١٦) (موسى، ٢٠١١) (Lartey & An- (Ahmed, 2015) Podilchuk,2013 (الخيطى، 2013) (قشقاوى، ٢٠١٢) (نصر الدين، ٢٠١٢) (عمار، ٢٠١٠) (Vincent, 2009) (أبو رحمه، ٢٠٠٩) |
| | نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع | اجمالى القروض / اجمالى الودائع | (Malik et.al,2016) (الشرقاوى، ٢٠١٥) (Isaac, 2015) (Ryan & (Ahmed, 2015) (مصطفى، ٢٠١٦) (Lartey (٢٠١١ ،موسى) (Tadesse, 2014)Mio,2014) (Ibe,2013) & Antwi,2013) |
| | نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول | اجمالى الودائع / اجمالى الاصول | (Malik et.al,2016) (الشرقاوى، ٢٠١٥) (Ahmed, (Lartey& Antwi, 2013)(Podilchuk, 2013)2015) (Bordeleau&Graham,2010) (موسى، ٢٠١١) |
| المتغيرات التابعة (الربحية) | معدل العائد على الأصول | صافي الارباح / الاصول | (Alshatti, 2015) (مصطفى، ٢٠١٦) (Podilchuk, (Akter and Mahmoud, (Ahmed, 2015) 2013) (Lartey & Antwi, 2013) 2014) (أبو رحمة، ٢٠٠٩) (Bordeleau & Graham, 2010) (موسى، ٢٠١١) |
| | معدل العائد على حقوق الملكية | صافي الارباح / حقوق الملكية | (Alshatti, 2015) (أبو رحمة، ٢٠٠٩) (مصطفى، ٢٠١٦) (Akter & Mahmoud, (Lartey & Antwi, 2013) (Bordeleau & Graham, 2010) 2014) (موسى، ٢٠١١) (Ahmed, 2015) (Podilchuk,2013) |

## ٧- فرضيات الدراسة

**الفرضية الرئيسية الأولى ($H_1$):** توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول وربحية البنوك التجارية.

**الفرضية الفرعية الاولي ($H_{1-a}$)** توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على الاصول للبنوك التجارية فى ليبيا.

**الفرضية الفرعية الثانية($H_{1-b}$):** توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية فى ليبيا.

**الفرضية الرئيسة الثانية ($H_2$):** توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة اجمالى القروض الى إجمالي الودائع وربحية البنوك التجارية

**الفرضية الفرعية الاولي ($H_{2-a}$):** توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة اجمالى القروض الى إجمالي الودائع ومعدل العائد على الأصول للبنوك التجارية فى ليبيا.

**الفرضية الفرعية الثانية($H_{2-b}$)** : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة اجمالى القروض الى اجمالي الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية فى ليبيا.

**الفرضية الرئيسية الثالثة ($H_3$):** توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة إجمالي الودائع الى إجمالي الأصول وربحية البنوك التجارية

**الفرضية الفرعية الاولي($H_{3-a}$) :** توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة إجمالي الودائع الى إجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول للبنوك التجارية فى ليبيا.

**الفرضية الفرعية الثانية ($H_{3-b}$)::** توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية فى ليبيا.

## ٨- نموذج الدراسة

يقدم الشكل رقم (١) نموذج الدراسة والذي يوضح تاثير المتغيرات المستقلة (السيولة المصرفية) علي المتغير التابع (ربحية البنوك التجارية).

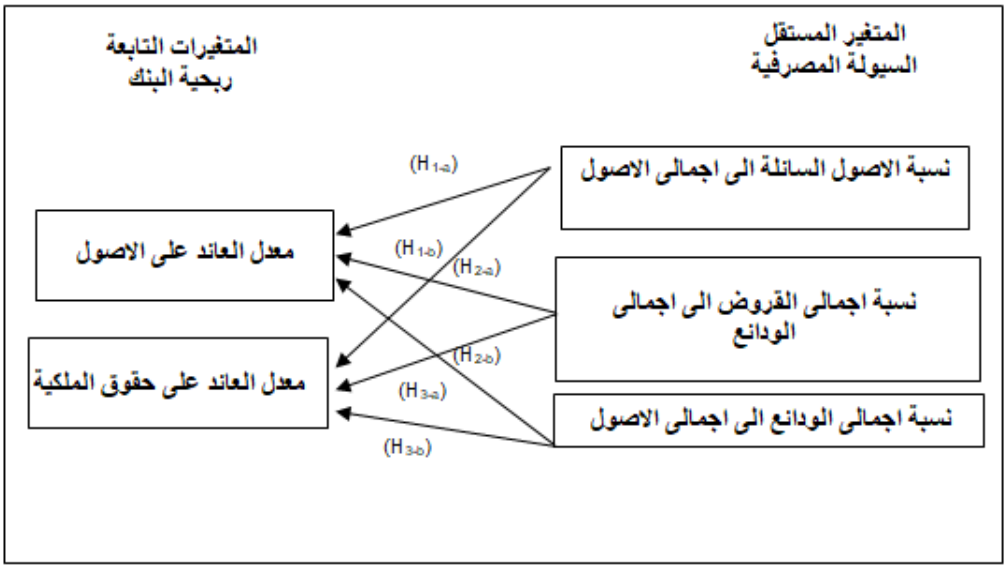


**الشكل رقم (١) نموذج الدراسة**

## ٩- منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي حيث يستخدم المنهج الوصفى لوصف خصائص الظاهرة المتعلقة بقياس تأثير السيولة المصرفية على الربحية فى البنوك التجارية فى ليبيا،، بجانب المنهج التحليلي حيث يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية للتحليل المالي للقوائم المالية لستة عشر بنك تجاري ليبي خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٦ و ذلك من خلال الإعتماد على البيانات المالية الفعلية المعلنة ومن ثم أخذ متوسط النسب المالية للعينة ككل وقياس مدى التطور فى الإداء المالى لتلك العينة ، كما استعانت الدراسة بالمنهج الاستقرائي لغرض بناء فرضيات الدراسة من خلال الدراسات السابقة في محاولة لتطوير البحث والتوصل إلى نتائج أفضل.

## ١٠- مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة فى البنوك العاملة بليبيا وعددهم (١٧) بنك تجاري، وتم اختيار عينة الدراسة باسلوب الحصر الشامل بعد استبعاد مصرف وحدة الدينار الليبى لعدم وجود بيانات متاحة عن المصرف كونه يتبع مصرف ليبيا الخارجى ولا يتاح للجمهور التعامل من خلاله وبالتالى فان عينة الدراسة النهائية تصبح (١٦) مصرف,، وبالتالى فان عينة الدراسة النهائية تصبح (١٦) بنك، وسوف يتم الاعتماد على البيانات الرسمية الصاردة عن مصرف ليبيا المركزى فيما يتعلق بالمؤشرات المالية لاجمالى القطاع المصرفى فى ليبيا، حيث يتشكل مجتمع الدراسة على النحو التالى كما هو موضح بجدول (٢).

### الجدول رقم (٢) مجتمع الدراسة

| م | المصرف | تاريخ التأسيس | مساهمة القطاع العام% | مساهمة القطاع الخاص% | مساهمة الشركاء الاستراتيجين% |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | مصرف الصحارى | ١٩٦٤ | ٥٩ | ٢٢ | ١٩ |
| ٢ | مصرف الجمهورية | ١٩٧٠ | ٨٦.٦ | ١٣.٣٧ | ٠ |
| ٣ | المصرف التجارى الوطنى | ١٩٧٠ | ٨٥.٦ | ١٥ | ٠ |
| ٤ | مصرف الوحدة | ١٩٧٠ | ٥٤ | ٢٧ | ١٩ |
| ٥ | مصرف التجارة والتنمية | ١٩٩٦ | ١٧ | ٣٤ | ٤٩ |
| ٦ | مصرف شمال افريقيا | ٢٠٠٦ | ٨٢ | ١٨ | ٠ |
| ٧ | مصرف الامان | ٢٠٠٣ | ٠ | ٦٠ | ٤٠ |
| ٨ | مصرف الاجماع العربى | ٢٠٠٣ | ٠ | ١٠٠ | ٠ |
| ٩ | مصرف الوفاء | ٢٠٠٤ | ٠.٦٥ | ٩٩.٣٥ | ٠ |
| ١٠ | مصرف الواحة | ١٩٧٣ | ١٠٠ | ٠ | ٠ |
| ١١ | مصرف المتوسط | ١٩٩٧ | ٠ | ١٠٠ | ٠ |
| ١٢ | مصرف التجارى العربى | ١٩٩٨ | ٠ | ١٠٠ | ٠ |
| ١٣ | مصرف السراى | ١٩٩٧ | ٠ | ١٠٠ | ٠ |
| ١٤ | مصرف المتحد | ٢٠٠٧ | ٣ | ٥٧ | ٤٠ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٥ | مصرف الخليج الاول الليبى | ٢٠٠٧ | ٥٠ | ٠ | ٥٠ |
| ١٦ | مصرف النوارن | ٢٠٠٨ | ٥٠ | ٠ | ٥٠ |
| ١٧ | وحدة الدينار الليبى | ٢٠١٠ | – | – | – |

* المصدر: مصرف ليبيا المركزى، سنة ٢٠١٧

## ١١- فترة الدراسة

تم اختيار الفترة من العام ٢٠٠٨ حتى العام ٢٠١٦ وهى تمثل النطاق الزمني للبحث، حيث تم اختيار تلك الفترة لقياس اثر التغير فى مستوى سيولة البنك التجاري فى ظل الاوضاع التى تتعرض لها دولة ليبيا بداية من فترة استحداث اليات الخصخصة وبرنامج تطوير القطاع المصرفى فى ليبيا بالاضافة الى تغيرات الاوضاع السياسية للدولة بعد احداث ثورة ٢٠١١ وحتى اخر تقرير رسمى صادر عن مصرف ليبيا المركزى للعام ٢٠١٦ والذى صدر فى اغسطس ٢٠١٧.

## ١٢- أسلوب جمع البيانات

تعتمد الدراسة في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية. البيانات الثانوية لتحديد الإطار النظري للبحث واستعراض الدراسات السابقة من خلال الاعتماد على الكتب والمراجع، اما البيانات الأولية تم الاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية للحصول على البيانات المالية للمصارف الليبية مجتمع الدراسة خلال فترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٦ وذلك للوصول الى النسب المالية التى اعتمدت عليها الدراسة.

## ١٣-الاختبارات الإحصائية والمقاييس المستخدمة

تعتمد الدراسة على الاختبارات الاحصائية على برنامج (SPSS) Statistical Package for the Social Sciences وبرنامج (EViews) وذلك من اجل اختبار فرضيات الدراسة وذلك باستخدام المقاييس والادوات الاحصائية لغرض اختبار الفرضيات حيث تنقسم الاختبارات الاحصائية الى مرحلتين وهي: المرحلة الاولى: اجراء اختبار التويع الطبيعي لمقردات عينة الدراسة، وتحديد معامل الارتباط Pearson correlation بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. المرحلة الثانية: فتشمل تحليل القوائم المالية الخاصة للبنوك لتحديد كل من معدل العائد علي حق الملكية ومعدل العائد على الاصول وتحديد معامل

الارتباط واجراء اختبار تحليل التباين (F) حيث انه يوجد دلالة إحصائية طالما قيمة F أكبر من 3.45298 عن عينة ١٤٤ مفردة.، بالاضافة الي اختبار الانحدار المتعدد باستخدام برنامج Eveiws.

$$Y = a + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + \ldots \pm e$$

$\alpha$ = قيمة ثابت (القاطع) Constant

Y= الربحية ROA, ROE

$X_1$ = نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول

$X_2$ = نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع

$X_3$ = نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول

$b_1$. = ميل انحراف الربحية (Y) علي نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول

$b_2$ = ميل انحراف الربحية (Y) علي نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع

$b_3$ . = ميل انحراف الربحية (Y) علي نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول

## اولا اختبار التوزيع الطبيعي

وفقا لمنهجية الدراسة فانه يتم اجراء اختبار التوزيع الطبيعى للنسب المالية للبنوك عينة الدراسة بعد تفريغ المعطيات وحساب النسب التى تم الحصول عليها من خلال القوائم المالية والوصول الى المتغيرات التى اعتمدت عليها الدراسة حيث يشير ملحق رقم (١) لمتوسط النسب المالية للبنوك خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٦ عن طريق اجراء اختبار (KolmogorovSmirnov Test)، وذلك للتاكد من خلو المتغيرات من المشاكل الاحصائية حيث يعتبر هذا الاختبار مهم للتعرف على الاسلوب الاحصائى الذى يجب اتباعه سواء معلمي أو غير معلمي

لذا فقد قامت الدراسة بإجراء اختبار (KolmogorovSmirnov Test)، وذلك للتحقق والتأكد من أن بيانات الدراسة خالية من المشكلات الإحصائية التي قد تؤثر سلبا على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، حيث يشترط هذا الاختبار أن يكون توزيع البيانات طبيعي وإذا كان هناك توزيع غير طبيعي ينتج عن ذلك ارتباط مزيف وبالتالي يفقد الارتباط قدرته على تفسير الظاهرة محل الدراسة ويوضح الجدول رقم (٣) نتائج اختبار (Kolmogorov Smirnov Test) لمتغيرات الدرسة وذلك على النحو التالي:

## الجدول رقم (٣) نتائج اختبار التوزيع الطبيعى للبيانات

| المتغير | | العينة | احصائية الاختبار | النتيجة |
|---|---|---|---|---|
| نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول | $X_1$ | ١٤٤ | ٠.١٩٧ | توزيع البيانات طبيعى – اختبار معلمى |
| نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع | $X_2$ | ١٤٤ | ٠.١٤٤ | توزيع البيانات طبيعى – اختبار معلمى |
| نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول | $X_3$ | ١٤٤ | ٠.١٧٣ | توزيع البيانات طبيعى – اختبار معلمى |
| معدل العائد على الاصول | $Y_1$ | ١٤٤ | ٠.٢٠٨ | توزيع البيانات طبيعى – اختبار معلمى |
| معدل العائد على حقوق الملكية | $Y_2$ | ١٤٤ | ٠.١٦٨ | توزيع البيانات طبيعى – اختبار معلمى |

البيانات تخضع للتوزيع الطبيعى عند قيمة احصائية الاختبار اكبر من ٥%

وتوضح نتائج اختبار Kolmogorov Smirnov الواردة في جدول (٣) ان مستوى المعنوية للمتغيرات المستقلة (نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول، و نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول، ونسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع) وللمتغيرات التابعة (معدل العائد على الاصول و معدل العائد على حقوق الملكية) اكبر من ٥% وعلية، فا البيانات الخاصة للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة تتبع التوزيع الطبيعى ومن ثم يمكن اجراء التحليل الاحصائى المعلمى Parametric test

## ثانيا اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التالبعة

يقدم جدول (٤) معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. حيث يتضح وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة عند مستوى معنوية اقل من ٥%، حيث تشير النتائج الى وجود ارتباط عكسى بين نسبة اجمالى الاصول السائلة الى اجمالى الاصول وبين كل من معدل العائد على الاصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين يوجد ارتباط طردى بين نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع وبين كلا من معدل العائد على الاصول ومعددل العائد على حقوق الملكية وايضاُ وجود ارتباط طردى بين نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول وبين كلا من معدل العائد على الاصول ومعددل العائد على حقوق الملكية.

## الجدول رقم (٤) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة

| | | نسبة اجمالى الاصول السائلة الى اجمالى الاصول | نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع | نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول |
|---|---|---|---|---|
| معدل العائد على الاصول | R | ٠.٧٤٥- | ٠.٣٨١ | ٠.٤٤١ |
| | Sig. | ٠.٠١٦** | ٠.٠٣٩** | ٠.٠٢٦** |
| | N | ١٤٤ | ١٤٤ | ١٤٤ |
| معدل العائد على حقوق الملكية | R | ٠.٧٨٠- | ٠.٤٣٣ | ٠.٤٢٠ |
| | Sig. | ٠.٠٠٥*** | ٠.٠٤٠** | ٠.٠٠١*** |
| | N | ١٤٤ | ١٤٤ | ١٤٤ |

***يوجد دلالة احصائية عند مستوى معنوية ١% **يوجد دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٥%

## ثالثا اختبار الانحدار المتعدد

يقدم جدول (٥) وجدول (٦) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة والممثلة في نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول و نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول و نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول وبين الربحية كمتغير تابع ممثل في معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية على الترتيب.

حيث تشير نتائج الانحدار المتعدد ان المتغيرات المستقلة لنسب السيولة المصرفية تؤثر بشكل معنوى على المتغير التابع ممثل فى معدل العائد على الاصول، حيث يتضح وجود علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على الاصول.

## جدول رقم (٥) النتائج الاحصائية لاختبار الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع "معدل العائد على الاصول"

| مستوى المعنوية | الانحراف المعيارى | معامل التباين F | معامل التحديد المعدل A. $R^2$ | معامل التحديد $R^2$ | معامل الارتباط R |
|---|---|---|---|---|---|
| ٠.٠١٢ | ٠.٢٧٢٧٣ | ٧.٣٨٨ | ٠.٦٠٩ | ٠.٦١٨ | ٠.٧٨٦[a] |
| **مستوى المعنوية** | **الفروقات الاحصائية** | **الانحراف المعيارى** | **ميل الانحدار β** | | |
| ٠.٠٠٨ | ١٢.٥١٣- | ١.٧٣٦ | ٠.٢٤٩- | **القطع الثابت = α** | |
| ٠.٠٠٠*** | ١٢.٣٠٨ | ٠.٠٠٧ | ٠.٠٨٩- | **نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول** | |
| ٠.٠٣٦*** | ٢.١٢٠ | ٠.٠١٧ | ٠.٠٣٧ | **نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع** | |
| ٠.٠٠١*** | ٣.٢٤٢ | ٠.٠٢١ | ٠.٠٦٧ | **نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول** | |

***يوجد دلالة احصائية عند مستوى معنوية ١%  **يوجد دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٥%

## جدول رقم (٦) النتائج الاحصائية لاختبار الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع "معدل العائد على حقوق الملكية

| مستوى المعنوية | الانحراف المعيارى | معامل التباين F | معامل التحديد المعدل A.$R^2$ | معامل التحديد $R^2$ | معامل الارتباط R |
|---|---|---|---|---|---|
| ٠.٠٣٥ | ٣.٢٦٦٦٣ | ١١.٠٢٢ | ٠.٦٩٦ | ٠.٧٠٢ | ٠.٨٣٨[a] |
| **مستوى المعنوية** | **الفروقات الاحصائية** | **الانحراف المعيارى** | **ميل الانحدار β** | | |
| ٠.٠٤١** | ٥.٦٦٤ | ٥.٧٩٦ | ٠.٣٤٦ | **القطع الثابت = α** | |
| ٠.٠٠٠*** | ١٥.١٥١- | ٠.٠٨٧ | ١.٣١٣- | **نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول** | |
| ٠.٠٠٢*** | ٤.٨٤٢٠ | ٠.٢٠٩ | ٠.١٧٥ | **نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع** | |
| ٠.٠٠٠*** | ٥.٨١٠ | ٠.٢٤٨ | ١.٤٤٠ | **نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول** | |

***يوجد دلالة احصائية عند مستوى معنوية ١%  **يوجد دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٥%

وانـه هنـاك علاقـة طرديـة بـين كـل مـن نسـبة اجمـالى القـروض الـى اجمـالى الودائـع ونسـبة اجمـالى الودائـع الـى اجمـالى الاصـول وبـين معدل العائد علـى الاصـول، وان معامـل التحديد المعدل $Adj.R^2$ يشير الـى ان القوة التفسيرية للتبـاين بين المتغيرات المستقلة والمتغير التـابع ممثلا فى معدل العائد علـى الاصـول بمقدار ٦١% عند مستوى معنويـة اقل من ٥% للعلاقة بين المتغيرات حيث يمكن استنتاج معادلة الانحدار المتعدد على النحو التالي:

$$ROA = -0.249 + (0.089)\ X_1 + 0.037X_2 + 0.067\ X_3$$

ROA= معدل العائد على الاصول $X_1$ = نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول

$X_2$ = نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع $X_3$ = نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول

كما يشير جدول رقم (٦) الـى وجود علاقة عكسية بين نسبة الاصول السائلة الـى اجمـالى الاصـول ومعدل العائد علـى حقوق الملكيـة. وان العلاقة بين نسبة كل من اجمـالى القروض الـى اجمـالى الودائـع واجمـالى الودائـع الـى اجمـالى الاصـول وبـين معـدل العائـد علـى حقـوق الملكية هي علاقة طردية، وان معامل التحديد المعدل $Adj.\ R^2$ يشير الـى ان القوة التفسيرية للتبـاين بـين المتغيـرات المسـتقلة الثلاثـة ومعدل العائد علـى حقـوق الملكيـة قـدرها ٧٠% عند مستوى معنوية اقل من ٥%. حيث يمكن استنتاج معادلة الانحدار المتعدد على النحو التالى:

$$ROE = 0.346 + (1.313)\ X_1 + 0.175X_2 + 1.440\ X_3$$

ROE= معدل العائد على حقوق الملكية $X_1$ = نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول

$X_2$ = نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع $X_3$ = نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصو

## ١٤- نتائج الدراسة

يقدم الجدول رقم (٧) ملخص لاختبارات الفروض لدراسة تاثير السيولة المصرفية على ربحية البنوك التجارية العاملة في ليبيا وذلك على النحو التالي:

## جدول رقم (٧) نتائج الاختبارات الاحصائية للفرضيات الدراسة

| الفرضية | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ | معامل التحديد المعدل $A.R^2$ | معامل التباين F | الانحراف المعيارى | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| $(H_{1-a})$ | a٠.٧٤٥- | ٠.٥٥٥ | ٠.٥٥١ | ١٧.٧٦٢ | ٠.٢٩٢٣٠ | ٠.٠١٦ |
| $(H_{1-b})$ | a٠.٧٨٠- | ٠.٦٠٩ | ٠.٦٠٦ | ١٢.٩٧١ | ٣.٧١٧٤٣ | ٠.٠٠٥ |
| $(H_{2-a})$ | ٠.٣٨١ | ٠.١٤٥ | ٠.١٣٩ | ١٤.٠٨٩ | ٠.٤٠٤٩٥ | ٠.٠٣٩ |
| $(H_{2-b})$ | ٠.٤٣٣ | ٠.١٨٨ | ٠.١٨٢ | ٧.٨٣٤ | ٥.٣٥٦٣٢ | ٠.٠٤٠ |
| $(H_{3-a})$ | ٠.٤٤١ | ٠.١٩٤ | ٠.١٨٨ | ٩.٢٠١ | ٠.٣٩٣١٦ | ٠.٠٢٦ |
| $(H_{3-b})$ | ٠.٤٢٠ | ٠.١٧٦ | ٠.١٧٠ | ٩.٣٩١ | ٥.٣٩٤١٣ | ٠.٠٠١ |

قبول الفرضية الفرعية ($H_{1-a}$) والتي تنص علي وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول وبين الربحية ممثلة فى معدل العائد على الاصول للبنوك التجارية فى ليبيا حيث يوجد علاقة ارتباط عكسى بين نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول وبين معدل العائد على الاصول وان معامل التحديد المعدل ($Adj.R^2$) يشير ان القوة التفسيرية للتباين بين المتغير المستقل والمتغير التابع قدرها ٥٥.١% عند مستوي معنوية اقل من ٥% (١٠٦%) وكذلك قبول الفرضية الفرعية ($H_{1-b}$) والخاصة بوجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول وبين الربحية ممثلة فى معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية فى ليبيا"عند مستوي معنوية ٠.٠٥%وان العلاقة بين نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول وبين الربحية هي علاقة عكسية في تاثيرها علي معدل العائد علي الاصول ومعدل العائد علي حقوق الملكية وعليه، يمكن قبول الفرض الرئيسي الاول والخاص بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة الاصول السائلة الى اجمالى الاصول وبين الربحية وهذه النتيجة تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الغيطى، ٢٠١٣) (Podilchuk,2013) (Ibe,2013) (موسى، ٢٠١١) واختلفت مع دراسة (مصطفى، ٢٠١٦) (الشرقاوى، ٢٠١٥) (Alshatti, 2015) (Tadesse, 2014) (khan & Ali, 2016) .

اما بخصوص الفرضية الرئيسية الثانية والخاصة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى اجمالى القروض الى اجمالى الودائع وبين ربحية المصارف التجارية فقد تم قبول الفرضية الفرعية ($H_{2-a}$) والفرضية ($H_{2-b}$) والتي تنص علي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع وبين كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد علي حقوق الملكية عند مستوي معنوية ٣.٩ % ، ٤% علي الترتيب ويشير معامل التحديد المعدل ($Adj.R^2$) الى ان القوة التفسيرية للتباين بين المتغير المستقل والمتغير التابع قدرها ١٣.٩% ، و١٨.٢% علي. التوالي وعليه، يمكن قبول الفرض الرئيسي الثاني وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Ahmed, (Maliket.al, 2016) 2015) (Ryan&Mio, 2014) (Vincent,2009) واختلفت مع دراسة (موسى، ٢٠١١).

وكذلك تم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة والخاصة بوجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول وربحية المصارف التجارية حيث تم قبول الفرضية الفرعية ($H_{3-a}$) والتي تنص علي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول ومعدل العائد على الأصول عند مستوي معنوية 2.6% بقوة تفسيرية للنموذج $Aj\ R^2$ ١٨.٨% وكذلك قبول الفرضية الفرعية ($H_{3-b}$) والخاصة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول ومعدل العائد علي حقوق الملكية عند مستوي معنوية٠.١% ويشير معامل التحديد المعدل ($Adj.R^2$) الى ان القوة التفسيرية للتباين بين المتغير المستقل والمتغير التابع قدرها ١٧% وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (مصطفى، ٢٠١٦) (Malik et. al, 2016) (Podilchuk, 2013 ) واختلفت مع دراسة (Bordeleau & Graham, 2010).

واخيرا توصي الدراسة في ضوء ما توصلت اليه من نتائج علي ضرورة الاستفادة من العلاقة الطردية بين كل من نسبة اجمالى القروض الى اجمالى الودائع والربحية، واجمالى الودائع الى اجمالى الاصول وهو ما اثبت انه يحقق نتيجة ايجابية فى الربحية. بالاضافة الي ضرورة ان تتضمن التقارير المالية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزى ملخص على تاثير حجم السيولة المصرفية على الاداء المالى فى المصارف. كما توصي الدراسة التوسع فى قياس اثر السيولة على كفاءة ادارة الاصول وعلى نسب الرفع المالى بشكل مستمر وفقا لمجريات التطور الحاصل في البنوك العالمية حتى تستطيع الاستمرار في منظومة العولمة المالية.

# المراجع

## أولاً : المراجع العربية


١. **ابو رحمة, سيرين سميح (٢٠٠٩)**، "السيولة المصرفية واثرها فى العائد والمخاطرة – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية" رسالة ماجستير, الجامعة الاسلامية الدراسات العليا كلية التجارة قسم ادارة الاعمال.

٢. **اتحاد المصارف العربية (٢٠١٥)**، "إصلاح اقتصادي ومالي ومصرفي شامل"، مصارف ليبيا.

٣. **الأعرج, عدنان شاهر، (٢٠١٠)**، "إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن ومدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والعشرون.

٤. **الغيطى، سعيد مصطفى، (٢٠١٣)**، "أثر السيولة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الزفازيق.

٥. **العلاق، بشير عباس، (٢٠٠١)**، "إدارة المصارف : مدخل وظيفي"، الأردن ٢٠٠١.

٦. **الشرقاوى, هبة الله سعيد، (٢٠١٥)**، "العلاقة بين السيولة والعائد والمخاطرة فى ظل المخاطر الاقتصادية على الربحية البنوك التجارية فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٣"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، عدد، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

٧. **بخيت، محمد بهاء الدين، (٢٠١٠)**، "الادارة المالية وتمويل الشركات"، دار الجامعيين، الاسكندرية.

٨. **عمار, محمد السعيد، (٢٠١٠)**، "تقييم الاداء المالى بالبنوك التجارية الادرنية من خلال قياس العلاقة بين السيولة والربحية للفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٨"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة.

٩. **قشقاوى، اريد خالد، (٢٠١٢)**، "العلاقة بين السيولة والربحية فى المصارف التجارية"، رسالة ماجستير، كلية التسسير والعلوم، جامعة الجزائر.

١٠. **لجنة الرقابة المصرفية العربية، (٢٠٠١)**، "الاجتماع العاشر، أسس قياس الربحية"، صندوق النقد العربي – أبو ظبي.

١١. **مسعود، الشريف، (٢٠٠٢)**، "المصارف التجارية الليبية والتطور والتفعيل"، اتحاد المصارف العربية، العدد (٢٥٩).

١٢. **مصرف ليبيا المركزي، (٢٠٠٥)**، "اللجنة الشعبية العامة"، القانون رقم (١) لسنة ١٣٧٣ بشأن المصارف.

١٣. **مصطفى, محمد أحمد، (٢٠١٦)**، "العلاقة بين ادارة السيولة المصرفية وكفاءة ادارة الاصول وأثرهم على العائد والمخاطرة بالبنوك التجارية المصرية"، رسالة ماجستير, كلية التجارة, جامعة بنها.

١٤. **موسى, ابوعبد الله، (٢٠١١)**، "القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة – دراسة تحليليه لعينه من المصارف التجارية العراقية"، ورقة بحثية لمؤتمر الدراسات المالية جامعة بغداد.

١٥. **نصر الدين, مراد (٢٠١٢)**، "اثر السيولة فى المصارف التجارية السورية على الربحية خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠ "، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

## ثانياً: المراجع الأجنبية


1. **Ahmed, A.,D, S., (2015),** "Impact of the change in liquidity on the financial performance of commercial banks in Bangladesh", Journal of Accounting & Economics. I J A B E R, Vol. 14, No. 1 .545-565.
2. **Akter, Afia & Mahmud, Khaled (2014),** "Liquidity-Profitability Relationship in Bangladesh Banking Industry" International Journal of Empirical Finance Vol. 2, No. 4, 2014, 143-151.
3. **Ali Khan,Rizwan & Ali,Mutahhar (2016),** "Impact of Liquidity on Profitability of Commercial Banks in Pakistan: An Analysis on Banking Sector in Pakistan Global Journal of Management and Business Research.
4. **Alshatti,Ali Sulieman (2015),** "The Effect of the Liquidity Management on Profitability in the Jordanian Commercial Banks". International Journal of Business and Management Published by Canadian Center of Science and Education : Vol. 10, No. ISSN 1833-3850 E-ISSN 1833-811.
5. **Bordeleau, Étienne & Graham, Christopher (2010),** "The Impact of Liquidity on Bank Profitability" Working Paper/Document de travail.
6. **Ibe, Sunny O. (2013).** "The Impact of Liquidity Management on the Profitability of Banks in Nigeria". Journal of Finance and Bank Management 1(1); June, pp. 37-48 .
7. **Isaac A.Y (2015),** "Impact of liquidity risk on the performance of banks in Nigeria", A Research Project Report Submitted In Partial Fulfilment.
8. **Lartey1, V.C & Antwi.S (2013),** "The Relationship between Liquidity and Profitability of Listed Banks in Ghana". International Journal of Business and Social Science , ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 . Vol.4, No.16
9. **Malik .M.S & Awais & Khursheed (2016),** "Impact of Liquidity on Profitability: A Comprehensive Case of Pakistan's Private Banking Sector". International Journal of Economics and Finance , ISSN 1916-971X E-ISSN 1916-9728 Vol. 8, No. 3.

10. **Podilchuk, Zoriana. G (2013),** "Impact Of Liquidity Management On Profitability: Evidence From Ukraine". A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of MA in Financial Economics, Kyiv School of Economics.
11. **Ryan N. Banerjee and Hitoshi Mio (2014).** "The Impact of Liquidity Regulation on Banks". Monetary and Economic Department , SSRN NO.536.
12. **Tadesse .G (2015),**"Impact of liquidity risk and exchange rate Profitability of commercial banks in Ethiopia as financial intermediary". Addis Ababa University College of Business And Economics Department of Accounting And Finance.
13. **Vincent,Joakim .A (2009),** "Impact of Liquidity Management on Profitability" a study of the adaptation of liquidity strategies in a financial crisis, Umeå School of Business, Master thesis, nternational Journal of Management Sciences and Business Research, Vol. 5, Issue 7.

# ملحق رقم (١)

## النسب المالية للبنوك عينة الدراسة

| | | | الاصول السائلة الى اجمالى الاصول (X1) | اجمالى القروض الى اجمالى الودائع (X2) | اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول (X3) | معدل العائد على الاصول (Y1) | معدل العائد على حقوق الملكية (Y2) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | مصرف الجمهورية | ٢٠٠٨ | ٠.١٦٥٥ | ٠.٦٩٣٣ | ٠.٥٧٣٨ | ٠.٠٢٢٥ | ٠.١٥٤٦ |
| | | ٢٠٠٩ | ٠.٢٨٩٦ | ٠.٦٨٥٦ | ٠.٦٣١٨ | ٠.٠٠٣٧ | ٠.٠٢٣١ |
| | | ٢٠١٠ | ٠.٢٥٦ | ٠.٧٢٢٩ | ٠.٦١٦١ | ٠.٠٠٦١ | ٠.٠٣٥٢ |
| | | ٢٠١١ | ٠.٢٧٨٢ | ٠.٦٩٥٨ | ٠.٦٤٠١ | -٠.٠٠٦٩ | -٠.٠٤٠٦ |
| | | ٢٠١٢ | ٠.٣٠١٦ | ٠.٦٣٧١ | ٠.٦٥٣٢ | -٠.٠١٠٧ | -٠.٠٦٢٩ |
| | | ٢٠١٣ | ٠.٣٣٤٧ | ٠.٦٣٢٩ | ٠.٦٧٢٦ | -٠.٠١١١ | -٠.٠٦٥٧ |
| | | ٢٠١٤ | ٠.٣٠٥٣ | ٠.٦٣٨٣ | ٠.٦٩٧٤ | ٠.٠٠٨٣ | ٠.٠٤٨٧ |
| | | ٢٠١٥ | ٠.٢٧٩ | ٠.٦٤٨٦ | ٠.٦٧٩٣ | ٠.٠١٧٥ | ٠.١٠٥٩ |
| | | ٢٠١٦ | ٠.١٥٩٤ | ٠.٦٥٥٩ | ٠.٦١٦٩ | ٠.٠١٩٧ | ٠.١٣٢٩ |
| ٢ | مصرف التجاري الوطني | ٢٠٠٨ | ٠.٢٤٩٣ | ٠.٧٦٣٩ | ٠.٥٣٥١ | ٠.٠١٤٢ | ٠.٢٦٣ |
| | | ٢٠٠٩ | ٠.٤٣٦٣ | ٠.٧٥٥٥ | ٠.٥٨٩٢ | ٠.٠٠١٧ | ٠.٠٢٨٤ |
| | | ٢٠١٠ | ٠.٤١٣٦ | ٠.٦٦٣٨ | ٠.٦٧٠٤ | ٠.٠٠٢ | ٠.٠٣٢ |
| | | ٢٠١١ | ٠.٤٣٢٩ | ٠.٧٣٧٧ | ٠.٦٢٩٨ | ٠.٠٠١٣ | ٠.٠٢١٣ |
| | | ٢٠١٢ | ٠.٤٢٧ | ٠.٧١٢٣ | ٠.٦٣٩٩ | ٠.٠٠٤١ | ٠.٠٩٧٢ |
| | | ٢٠١٣ | ٠.٤٣٦٣ | ٠.٧١٦٤ | ٠.٦٥٠١ | ٠.٠٠٢ | ٠.٠٥١١ |
| | | ٢٠١٤ | ٠.٤٤٩٩ | ٠.٥٧٢١ | ٠.٦٩٠٧ | ٠.٠٠١٦ | ٠.٠٢٢٧ |
| | | ٢٠١٥ | ٠.٥٥٥٧ | ٠.٢٨٤١ | ١.٣٧٤٥ | ٠.٠١٨٢ | ٠.١٣٨٧ |
| | | ٢٠١٦ | ٠.٢٣٦٥ | ٠.٢٤٦٨ | ١.٢٧٤١ | ٠.٠٢٠٩ | ٠.١٧٣٦ |
| ٣ | مصرف الوحدة | ٢٠٠٨ | ٠.٢٤٩٣ | ٠.٧٦٣٩ | ٠.٥٣٥١ | ٠.٠١٢٤ | ٠.٠٧٢٦ |
| | | ٢٠٠٩ | ٠.٤٣٦٣ | ٠.٧٥٥٥ | ٠.٥٨٩٢ | ٠.٠١٧٢ | ٠.٠٩٠٦ |
| | | ٢٠١٠ | ٠.٤١٣٦ | ٠.٦٦٣٨ | ٠.٦٧٠٤ | ٠.٠١٨١ | ٠.٠٧٦٤ |
| | | ٢٠١١ | ٠.٤٣٢٩ | ٠.٧٣٧٧ | ٠.٦٢٩٨ | -٠.٠٠٢٢ | -٠.٠٠٩٥ |
| | | ٢٠١٢ | ٠.٤٢٧ | ٠.٧١٢٣ | ٠.٦٣٩٩ | -٠.٠١٧٣ | -٠.٠٨٧٦ |
| | | ٢٠١٣ | ٠.٤٣٦٣ | ٠.٧١٦٤ | ٠.٦٥٠١ | -٠.٠١٨٣ | -٠.٠٦٦٦ |
| | | ٢٠١٤ | ٠.٤٤٩٩ | ٠.٥٧٢١ | ٠.٦٩٠٧ | ٠.٠٠٨٧ | ٠.٠٤ |
| | | ٢٠١٥ | ٠.٤٠٣٦ | ٠.٦٤٤٢ | ٠.٦٩٠٧ | ٠.٠١٣٩ | ٠.٠٧٣٣ |
| | | ٢٠١٦ | ٠.٢٥٥١ | ٠.٦٥١٤ | ٠.٦٩٣٧ | ٠.٠٢٩٣ | ٠.١٥٤٤ |

| | | | الاصول السائلة الى اجمالى الاصول (X1) | اجمالى القروض الى اجمالى الودائع (X2) | اجمالى الودائع الى اجمالى الاصول (X3) | معدل العائد على الاصول (Y1) | معدل العائد على حقوق الملكية (Y2) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤ | مصرف الصحارى | ٢٠٠٨ | ٠.١٩٥ | ٠.١٨٢٨ | ٢.٠٧٧٤ | ٠.٠٤٥٢ | ٠.٠٦٤ |
| | | ٢٠٠٩ | ٠.٣٤١٣ | ٠.١٨٠٨ | ٢.٢٨٧٥ | ٠.٠٥٩٣ | ٠.٠٧٥٣ |
| | | ٢٠١٠ | ٠.٢٩٤٥ | ٠.٤٤٩ | ١.٠١٦٧ | ٠.٠٢٠٥ | ٠.٠٧٨ |
| | | ٢٠١١ | ٠.٤٠٥٨ | ٠.٢١٧١ | ١.٦٧٩٧ | ٠.٠٣٨٦ | ٠.١٠٦٨ |
| | | ٢٠١٢ | ٠.٣٦٥٩ | ٠.٣١٢١ | ١.٠٢٥٢ | ٠.٠٢١٧ | ٠.٠٩٦٧ |
| | | ٢٠١٣ | ٠.٣١٤٧ | ٠.٣٥٩٥ | ١.٠١٥٨ | ٠.٠٢٢٥ | ٠.١١٢٧ |
| | | ٢٠١٤ | ٠.٣٠٢١ | ٠.٤٣٢٦ | ٠.٧٨٦٨ | ٠.٠١٨١ | ٠.٠٩٩١ |
| | | ٢٠١٥ | ٠.٤٨٠٤ | ٠.٣٧٢١ | ٠.٨٢٨٥ | ٠.٠٢٤٤ | ٠.١٦٣٧ |
| | | ٢٠١٦ | ٠.٥٢٦٥ | ٠.٣٧٦٣ | ١.٤٤٣٣ | ٠.٠٩٢٣ | ٠.٣٦ |
| ٥ | مصرف شمال إفريقيا | ٢٠٠٨ | ٠.٢٢٠١ | ٠.٢٨٠٩ | ١.٠٠٧٤ | ٠.٠٠٨ | ٠.٠٦٦٩ |
| | | ٢٠٠٩ | ٠.٣٨٥١ | ٠.٢٧٧٨ | ١.١٠٩٢ | ٠.٠١٢٢ | ٠.٠٩٢ |
| | | ٢٠١٠ | ٠.٣٠٧٧ | ٠.٣٠١٤ | ٠.٩٠٢٩ | ٠.٠١٢ | ٠.٠٩٧٣ |
| | | ٢٠١١ | ٠.٣١٨٥ | ٠.٢٩٥ | ٠.٧٩٩١ | ٠.٠٢٤ | ٠.٢٢١٩ |
| | | ٢٠١٢ | ٠.٣١٢٣ | ٠.٢٥٥٩ | ٠.٨٤٠٨ | -٠.٠٠٢١ | -٠.٠١٩٢ |
| | | ٢٠١٣ | ٠.٢٨٣ | ٠.٢٢٠٤ | ٠.٨٤٩٧ | -٠.٠٠٧٣ | -٠.٠٦٣٤ |
| | | ٢٠١٤ | ٠.٢٣٨٧ | ٠.٣٢٥٢ | ٠.٨٧٣١ | -٠.٠٠٦١ | -٠.٠٥٧٤ |
| | | ٢٠١٥ | ٠.٦٧٢٢ | ٠.٣٢٣٦ | ١.٩١٩٢ | ٠.٠٠٢٦ | ٠.٠١٢٢ |
| | | ٢٠١٦ | ٠.٣٥٠٢ | ٠.٣٢٧٢ | ١.٥٨٩ | ٠.٠٠٤ | ٠.٠٢٢٨ |
| ٦ | مصرف الواحة | ٢٠٠٨ | ٠.١٣١٧ | ٠.٥٨٦١ | ٠.٧٩٢٨ | ٠.٠٠٩٢ | ٠.٠٨٤٢ |
| | | ٢٠٠٩ | ٠.٢٣٠٥ | ٠.٥٧٩٥ | ٠.٨٧٢٩ | ٠.٠١١٤ | ٠.٠٩٣٩ |
| | | ٢٠١٠ | ٠.٢٠٨٣ | ٠.٥٣٤١ | ٠.٨٨٨١ | ٠.٠١٠٨ | ٠.٠٨٧ |
| | | ٢٠١١ | ٠.٢٤٢١ | ٠.٥٠٤٥ | ٠.٨٩٤٥ | ٠.٠١٠٩ | ٠.٠٨٩٨ |
| | | ٢٠١٢ | ٠.٢٠٢٥ | ٠.٤٨٥٣ | ٠.٨٨٠٨ | ٠.٠١٠٨ | ٠.٠٩٣٥ |
| | | ٢٠١٣ | ٠.١٩٨٧ | ٠.٤٩٧٦ | ٠.٨٦٤٨ | ٠.٠٠٨٩ | ٠.٠٧٤٨ |
| | | ٢٠١٤ | ٠.١٤٦٢ | ٠.٤٦٣٦ | ٠.٨٣٦١ | ٠.٠٠٧٢ | ٠.٠٧٦٧ |
| | | ٢٠١٥ | ٠.٢٠٤٩ | ٠.٤٤٩٣ | ١.١٢١٤ | ٠.٠٠٨١ | ٠.٠٨١٣ |
| | | ٢٠١٦ | ٠.١١٧١ | ٠.٤٥٤٤ | ١.٠١٨٤ | ٠.٠١١٧ | ٠.١٣٠٧ |
| ٧ | مصرف المتحد | ٢٠٠٨ | ٠.١٨٤٦ | ٠.٧٦٤ | ٠.٥٣٥١ | ٠.٠٠٧٧ | ٠.٠٦٩ |
| | | ٢٠٠٩ | ٠.٣٢٣ | ٠.٧٥٥٥ | ٠.٥٨٩٢ | ٠.٠٠١٧ | ٠.٠١٣٩ |
| | | ٢٠١٠ | ٠.٣٠١٧ | ٠.٦٦٩٥ | ٠.٦٧٠٤ | ٠.٠٠١٨ | ٠.٠١٣٧ |
| | | ٢٠١١ | ٠.٣٣٤٩ | ٠.٧٣٨ | ٠.٦٢٩٨ | -٠.٠٠١٣ | -٠.٠١٢٥ |
| | | ٢٠١٢ | ٠.٣٣٨٧ | ٠.٧١١٩ | ٠.٦٣٩٩ | -٠.٠٠٠٢ | -٠.٠٠١٨ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ٢٠١٣ | ٠.٣٣٦٥ | ٠.٧١٦٤ | ٠.٦٥٠١ | ٠.٠٠٠٢- | ٠.٠٠١٩- |
| | | ٢٠١٤ | ٠.٣٢٦١ | ٠.٥٧٢٢ | ٠.٦٩٠٧ | ٠.٠٠١٦ | ٠.٠١٧٢ |
| | | ٢٠١٥ | ٠.٢٩٠٢ | ٠.٦٤٤٢ | ٠.٦٩٠٧ | ٠.٠٠٤٢ | ٠.٠٤٩٩ |
| | | ٢٠١٦ | ٠.١٦٥٨ | ٠.٦٥١٤ | ٠.٦٢٧٣ | ٠.٠٠٣ | ٠.٠٣٨٩ |
| ٨ | مصرف التجاري العربي | ٢٠٠٨ | ٠.٢٧٨٣ | ٠.٤٩٢٥ | ٠.٧٦٠١ | ٠.٠٠٧ | ٠.٠٦٨٧ |
| | | ٢٠٠٩ | ٠.٤٨٧١ | ٠.٤٨٧١ | ٠.٨٣٦٩ | ٠.٠٠٧١ | ٠.٠٦٣ |
| | | ٢٠١٠ | ٠.٤٠٤٨ | ٠.٤٩٥٢ | ٠.٨٨٨٧ | ٠.٠٠١ | ٠.٠١١٣ |
| | | ٢٠١١ | ٠.٢٤٦٣ | ٠.٤٧٥٦ | ٠.٨٩٦ | ٠.٠٠٦١ | ٠.٠٧١١ |
| | | ٢٠١٢ | ٠.١٦٦٧ | ٠.٥٤٩٨ | ٠.٨٧٢١ | ٠.٠٠١١ | ٠.٠١١١ |
| | | ٢٠١٣ | ٠.١٤٧٦ | ٠.٥٢ | ٠.٨٨٦٨ | ٠.٠١١٧- | ٠.١١٩٩- |
| | | ٢٠١٤ | ٠.١٨٢٤ | ٠.٤٤٣٣ | ٠.٩٠٣٢ | ٠.٠٤٤٣ | ٠.٠٥٣١١ |
| | | ٢٠١٥ | ٠.١٦٤١ | ٠.٥٤٥ | ٠.٨٧٣٩ | ٠.٠٠٢٥ | ٠.٠٣٣٧ |
| | | ٢٠١٦ | ٠.٠٩٣٨ | ٠.٥٥١١ | ٠.٧٩٣٦ | ٠.٠٠٢٨ | ٠.٠٤٣٥ |
| ٩ | مصرف المتوسط | ٢٠٠٨ | ٠.١٥١٣ | ٠.٧٢٥٨ | ٠.٧٠٨٤ | ٠.٠٠٩٤ | ٠.٠٨٣٤ |
| | | ٢٠٠٩ | ٠.٢٦٤٨ | ٠.٧١٧٨ | ٠.٧٨٠١ | ٠.٠٢١١ | ٠.١٦٨٥ |
| | | ٢٠١٠ | ٠.١٦١ | ٠.٦٣٣٦ | ٠.٨٢٢١ | ٠.٠١٦٩ | ٠.١٦٢٧ |
| | | ٢٠١١ | ٠.٢٨٧١ | ٠.٥١٠٩ | ٠.٨٤٦٣ | ٠.٠١٥٧- | ٠.١٨٠٢- |
| | | ٢٠١٢ | ٠.٢٠٢ | ٠.٥٣٨٤ | ٠.٨٤٥١ | ٠.٠١٦- | ٠.١٥٩٤- |
| | | ٢٠١٣ | ٠.١٨٣ | ٠.٥١٦٥ | ٠.٨٦٧٤ | ٠.٠١٤٥- | ٠.١٥٤٢- |
| | | ٢٠١٤ | ٠.١٩٦٢ | ٠.٥٢٥٨ | ٠.٨٧٢١ | ٠.٠٠٦٤- | ٠.٠٧٥٤- |
| | | ٢٠١٥ | ٠.٢٦٧٨ | ٠.٥٣٠٧ | ٠.٨٧٨٦ | ٠.٠١٥٨ | ٠.١٦٦٣ |
| | | ٢٠١٦ | ٠.١٥٣ | ٠.٥٣٦٧ | ٠.٧٩٧٩ | ٠.٠٢٩٦ | ٠.٣٤٥٨ |
| ١٠ | مصرف التجارة والتنمية | ٢٠٠٨ | ٠.١٨٤٥ | ٠.٧٦٣٩ | ٠.٥٣٥١ | ٠.٠١٧ | ٠.٠٧٤٩ |
| | | ٢٠٠٩ | ٠.٣٢٢٨ | ٠.٧٥٥٥ | ٠.٥٨٩٢ | ٠.٠١٢٢ | ٠.٠٤٨٣ |
| | | ٢٠١٠ | ٠.٣٠٠١ | ٠.٦٦٣٨ | ٠.٦٧٠٤ | ٠.٠١١ | ٠.٠٥٢٦ |
| | | ٢٠١١ | ٠.٣١٩٤ | ٠.٧٣٧٧ | ٠.٦٢٩٨ | ٠.٠١٢٨ | ٠.٠٧٣١ |
| | | ٢٠١٢ | ٠.٣١٣٦ | ٠.٧١٢٣ | ٠.٦٣٩٩ | ٠.٠١٧٤ | ٠.٠٨٦٢ |
| | | ٢٠١٣ | ٠.٣٢٢٨ | ٠.٧١٦٤ | ٠.٦٥٠١ | ٠.٠١٨٤ | ٠.٠٩٧٣ |
| | | ٢٠١٤ | ٠.٣٣٦٤ | ٠.٥٧٢١ | ٠.٦٩٠٧ | ٠.٠١٦ | ٠.٠٩٣٤ |
| | | ٢٠١٥ | ٠.٢٩٠٢ | ٠.٦٤٤٢ | ٠.٦٩٠٧ | ٠.٠٢٢٥ | ٠.١١٧٥ |
| | | ٢٠١٦ | ٠.١٦٥٨ | ٠.٦٥١٤ | ٠.٦٢٧٣ | ٠.٠٢٢٢ | ٠.١٢٨٨ |
| ١١ | مصرف الفوران | ٢٠٠٨ | ٠.٣٨٥١ | ٠.٤٢٢٦ | ٠.٨٠٥٩ | ٠.٠٠٩٤ | ٠.١٠٧٣ |
| | | ٢٠٠٩ | ٠.٦٧٤ | ٠.٤١٧٩ | ٠.٨٨٧٤ | ٠.٠٠٩٧ | ٠.٠٩٩٥ |
| | | ٢٠١٠ | ٠.٣٦٤٦ | ٠.٤٠٠٩ | ٠.٨٩٥١ | ٠.٠١٨٧ | ٠.٢٣٢ |
| | | ٢٠١١ | ٠.٢٦٩٥ | ٠.٤٤٦ | ٠.٨٨٧٢ | ٠.٠٢٥٧ | ٠.٢٩١٢ |
| | | ٢٠١٢ | ٠.٢٩٦٣ | ٠.٣٩١٤ | ٠.٨٨٩٥ | ٠.٠١٣٥ | ٠.١٦٣٣ |
| | | ٢٠١٣ | ٠.٤١٧٢ | ٠.٢٢٠٣ | ٠.٩٧٣١ | ٠.٠١٤٤ | ٠.١٦٨٤ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ٢٠١٤ | ٠.٤٠٧٨ | ٠.٣٣٩٥ | ٠.٨٦٦٣ | ٠.٠١٥٨ | ٠.١٦٢٢ |
| | | ٢٠١٥ | ٠.١٢٩١ | ٠.٣٧١٥ | ٠.٨٢٥٦ | ٠.٠١٧٤ | ٠.١٥٢٣ |
| | | ٢٠١٦ | ٠.٠٧٣٨ | ٠.٣٧٥٧ | ٠.٧٤٩٨ | ٠.٠١٧٩ | ٠.١٧٤٥ |
| ١٢ | مصرف الخليج الاول | ٢٠٠٨ | ٠.٢٥٣١ | ٠.٤١٧٣ | ٠.٦٨١٧ | ٠.٠١٩٥ | ٠.١٩٢٤ |
| | | ٢٠٠٩ | ٠.٤٤٣ | ٠.٤١٢٦ | ٠.٧٥٠٦ | ٠.٠١٩٩ | ٠.١٧٦٤ |
| | | ٢٠١٠ | ٠.٥٥١٩ | ٠.٤٢١٥ | ٠.٧٣٦٣ | ٠.٠١٢٣ | ٠.١١ |
| | | ٢٠١١ | ٠.٤٢٨٨ | ٠.٤٨٧٨ | ٠.٨٠٢ | ٠.٠١٢٤ | ٠.١٠٦٣ |
| | | ٢٠١٢ | ٠.٤٧٨١ | ٠.٤٣٩٦ | ٠.٨٠٦٢ | ٠.٠١٨٥ | ٠.١٤٨١ |
| | | ٢٠١٣ | ٠.٤٩٩٧ | ٠.٣٦٤٢ | ٠.٨٣٦٣ | ٠.٠١٤٧ | ٠.١١٩ |
| | | ٢٠١٤ | ٠.٤٦١٧ | ٠.٣٩٨٨ | ٠.٧٣١١ | ٠.٠١٢٧ | ٠.١١٤٦ |
| | | ٢٠١٥ | ٠.٤٥٤٦ | ٠.٣٨١٦ | ٠.٧٥١٦ | ٠.٠١٣٣ | ٠.١٢٦٧ |
| | | ٢٠١٦ | ٠.٣٤١٩ | ٠.٣٨٥٨ | ٠.٨٩٨٣ | ٠.٠١٧٢ | ٠.١٣٨٣ |
| ١٣ | مصرف السراى | ٢٠٠٨ | ٠.٣٨٥١ | ٠.٤٢٢٦ | ٠.٨٠٥٩ | ٠.٠٣٢٨ | ٠.٣٧٥٣ |
| | | ٢٠٠٩ | ٠.٦٧٤ | ٠.٤١٧٩ | ٠.٨٨٧٤ | ٠.٠٣٣٥ | ٠.٣٤٤١ |
| | | ٢٠١٠ | ٠.٣٦٤٦ | ٠.٤٠٠٩ | ٠.٨٩٥١ | ٠.٠٢٢٥ | ٠.٢٧٩١ |
| | | ٢٠١١ | ٠.٢٦٩٥ | ٠.٤٤٦ | ٠.٨٨٧٢ | ٠.٠٢٣٨ | ٠.٢٧٠٢ |
| | | ٢٠١٢ | ٠.٢٩٦٣ | ٠.٣٩١٤ | ٠.٨٨٩٥ | -٠.٠٢٧ | -٠.٣٢٧٨ |
| | | ٢٠١٣ | ٠.٤١٧٢ | ٠.٢٢٠٣ | ٠.٩٧٣١ | ٠.٠١٥٦ | ٠.١٨٣٣ |
| | | ٢٠١٤ | ٠.٤٠٧٨ | ٠.٣٣٩٥ | ٠.٨٦٦٣ | -٠.٠٢٨٤ | -٠.٢٩١٩ |
| | | ٢٠١٥ | ٠.١٢٩١ | ٠.٣٧١٥ | ٠.٨٢٥٦ | ٠.٠٤١٢ | ٠.٣٦١١ |
| | | ٢٠١٦ | ٠.٠٧٣٨ | ٠.٣٧٥٧ | ٠.٧٤٩٨ | -٠.٠٤٠٣ | -٠.٣٩٣٩ |
| ١٤ | مصرف الامان | ٢٠٠٨ | ٠.٢٥٣١ | ٠.٤١٧٣ | ٠.٦٨١٧ | ٠.٠١٢ | ٠.١١٨٢ |
| | | ٢٠٠٩ | ٠.٤٤٣ | ٠.٤١٢٦ | ٠.٧٥٠٦ | ٠.٠١٢٢ | ٠.١٠٨٤ |
| | | ٢٠١٠ | ٠.٥٥١٩ | ٠.٤٢١٥ | ٠.٧٣٦٣ | ٠.٠٠٨٧ | ٠.٠٧٨١ |
| | | ٢٠١١ | ٠.٤٢٨٨ | ٠.٤٨٧٨ | ٠.٨٠٢ | -٠.٠١٣٧ | -٠.١١٧٧ |
| | | ٢٠١٢ | ٠.٤٧٨١ | ٠.٤٣٩٦ | ٠.٨٠٦٢ | ٠.٠١٦٧ | ٠.١٣٤١ |
| | | ٢٠١٣ | ٠.٤٩٩٧ | ٠.٣٦٤٢ | ٠.٨٣٦٣ | ٠.٠١٩٦ | ٠.١٥٨٩ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ٢٠١٤ | ٠.٤٦١٧ | ٠.٣٩٨٨ | ٠.٧٣١١ | ٠.٠١٧٦ | ٠.١٥٩٣ |
| | | ٢٠١٥ | ٠.٤٥٤٦ | ٠.٣٨١٦ | ٠.٧٥١٦ | -٠.٠١٨٢ | -٠.١٦٣٨ |
| | | ٢٠١٦ | ٠.٢٥٩٨ | ٠.٣٨٥٨ | ٠.٦٨٢٦ | -٠.٠١٧٨ | -٠.١٧٨٧ |
| ١٥ | مصرف الوفاء | ٢٠٠٨ | ٠.٠٨٢٢ | ٠.٦٤٧٢ | ٠.٢٥٥٧ | ٠.٠٤٥٣ | ٠.٠١١٤ |
| | | ٢٠٠٩ | ٠.٠٥٢٩ | ٠.٦٤ | ٠.١٦٤٥ | ٠.٠٤٢٨ | ٠.١ |
| | | ٢٠١٠ | ٠.٠٧٢٥ | ٠.٦٥٨٢ | ٠.٢٥٢٦ | ٠.٠٢٧٢٥ | ٠.٠٧٤٢ |
| | | ٢٠١١ | ٠.١٢٦٦ | ٠.٧١٥٣ | ٠.٣٤٨٤ | -٠.٠٦٨٥ | -٠.١٣٩٨ |
| | | ٢٠١٢ | ٠.٠٨٧٧ | ٠.٧٠٦٣ | ٠.٢٦١٨ | -٠.٠٢٥٩ | -٠.٠٤٠٥ |
| | | ٢٠١٣ | ٠.٠٨٤٤ | ٠.٧٠٤١ | ٠.٢٧٠٦ | ٠.٠٣٤٩ | ٠.٠٥٥٣ |
| | | ٢٠١٤ | ٠.٠٩٧٦ | ٠.٧١٢٥ | ٠.٣٢٧ | -٠.٠٠٥١ | -٠.٠٠٧ |
| | | ٢٠١٥ | ٠.٠٨٢٣ | ٠.٧١٤٨ | ٠.٢٦٦١ | -٠.٠٤٠٩ | -٠.٠٦٩٨ |
| | | ٢٠١٦ | ٠.٠٣٥٧ | ٠.٧٢٢٨ | ٠.١٨٣٤ | -٠.٠٣١٣ | -٠.٠٧٧٨ |
| ١٦ | مصرف الإجماع | ٢٠٠٨ | ٠.١٨٤٥ | ٠.٧٦٣٩ | ٠.٥٣٥١ | ٠.٠١٧٠ | ٠.١٤٦٨ |
| | | ٢٠٠٩ | ٠.٣٢٢٨ | ٠.٧٥٥٥ | ٠.٥٨٩٢ | ٠.٠١٧٣ | ٠.١٣٤٦ |
| | | ٢٠١٠ | ٠.٣٠٠١ | ٠.٦٦٣٨ | ٠.٦٧٠٤ | -٠.٠١٨١ | -٠.١٤٠٢ |
| | | ٢٠١١ | ٠.٣١٩٤ | ٠.٧٣٧٧ | ٠.٦٢٩٨ | -٠.٠١٢٨ | -٠.٠٩٧٤ |
| | | ٢٠١٢ | ٠.٣١٣٦ | ٠.٧١٢٣ | ٠.٦٣٩٩ | -٠.٠١٧٤ | -٠.١٢٣٦ |
| | | ٢٠١٣ | ٠.٣٢٢٨ | ٠.٧١٦٤ | ٠.٦٥٠١ | -٠.٠١٨٣ | -٠.١٤٢٧ |
| | | ٢٠١٤ | ٠.٣٣٦٤ | ٠.٥٧٢١ | ٠.٦٩٠٧ | ٠.٠١٥٩ | ٠.١٣٨٣ |
| | | ٢٠١٥ | ٠.٢٩٠٢ | ٠.٦٤٢٢ | ٠.٦٩٠٧ | -٠.٠١٧٠ | -٠.١٤٥١ |
| | | ٢٠١٦ | ٠.١٦٥٨ | ٠.٦٥١٤ | ٠.٦٢٧٣ | -٠.٠١٦٧ | -٠.١٥٨٣ |